

دور الروابط القرابية في تحقيق الضبط الاجتماعي- دراسة ميدانية على عينة من تلاميذ ثانويات مدينة عين التوتة

The role of kinship ties in achieving social control- A field study on a sample of secondary school students in the city of Ain Touta

منير قندوز

مخبر الدراسات الانثروبولوجية والمشكلات الاجتماعية جامعة محمد بوضياف - المسيلة

Mounir GUENDOZ

Laboratory of anthropological studies and social problems, Mohammed BOUDIAF university, Msila

Mounir.guendouz@univ-msila.dz

يسين عقاري*

مخبر التمكين الاجتماعي والتنمية المستدامة في البيئة الصحراوية جامعة عمارثليجي- الأغواط

Yassine AKKARI

Laboratory of Social Empowerment and Sustainable Development in the Desert Environment, Ammar THELIJI University, Laghouat

Laghouat

y.akkari@lagh-univ.dz

تاريخ النشر: 2024/05/30

تاريخ القبول: 2024/05/05

تاريخ الاستلام: 2024/01/09

- الملخص: استهدفت الدراسة التعرف على واقع الروابط القرابية في الوسط الحضري في ظل التحولات التي مست كافة جوانب الحياة، والدور الذي تلعبه وحداتها الصغرى والكبرى معا في تفعيل آليات الضبط الاجتماعي لدى فئة المراهقين، بالنظر إلى حساسية المرحلة العمرية التي تمر بها هذه الفئة، والصراع القبلي الذي تعيشه، بين ما يتيح الانتشار السريع لقيم التحرر، وما تفرضه ضوابط المجتمع من معايير وحدود توجب الالتزام بها والانقياد لها، من خلال بحث ميداني شمل فئة المتدربين بالثانوية.

باستخدام المنهج الوصفي وأداتي الملاحظة والاستبيان وعلى عينة بلغت 155 مفردة، توصلت الدراسة إلى نتائج تؤكد مساهمة الأسرة الإيجابية باعتبارها أصغر الوحدات القرابية في تفعيل آليات الضبط الاجتماعي من خلال توفير بيئة نفسية واجتماعية صحية لمساعدة هؤلاء في مواجهة الضغوط النفسية الناتجة عن صراع القيم ساهم في تحقيقها محل الإقامة المشترك والتفاعل اليومي، مع الحرص على توجيه هذه الفئة إلى استخدام آمن وهادف لوسائل التواصل الاجتماعي من أجل تعزيز القيم الإيجابية.

بينما توجد عوامل تعيق ممارسة الوحدات الكبرى للقرابة في أداء وظيفتها الضبطية وأهمها التباعد المجالي لأفراد جماعة الأقارب الذي يقلل من فرص التواصل، وهو ما يمنع تقديم نماذج سلوكية إيجابية وهادفة، إضافة إلى انتشار نزعة الفردانية في واحدة من تجليات التغيير الاجتماعي امتثالا للحياة الحضرية وبالتالي فإن تحقيق الضبط الاجتماعي يتأثر إيجابا بقوة الروابط القرابية على مستوى وحداتها الكبرى.

- الكلمات المفتاحية: روابط القرابة، الأسرة، جماعة الأقارب، الضبط الاجتماعي، المجتمع الحضري.

Abstract: This study aimed to identify the reality of kinship ties in the urban milieu in light of the transformations that affected all aspects of life, and the role of its small and large units in activating the mechanisms of social control among adolescents, given the sensitivity of the

* المؤلف المرسل

age stage that this group is going through, and the value conflict that it is experiencing. Between what is allowed by the rapid spread of the values of liberation, and the societal norms that impose standards and boundaries that necessitate adherence and compliance to them. through field research targeting the category of high school students,

using the descriptive approach and observation and the questionnaire tool, and on a sample of 155 individuals, the study reached results that the positive contribution of the family as the smallest kinship unit in activating the mechanisms of social control by providing a healthy psychological and social environment to assist them in coping with the psychological pressures resulting from value conflicts, shared residence coupled with Regular interaction contribute to achieving, with careful consideration to direct this group towards a safe and purposeful use of social media tools to enhance positive values.

while there are Factors that impede the practice of the major units of kinship in performing their control function, the most important of which is the spatial spacing of members of the group of relatives, The thing that reduces opportunities for communication, and prevents the presentation of positive and purposeful behavioural models, in addition to the spread of individualism that is one aspect of social change, in compliance with modern life, thus The achievement of social control is positively influenced by the strength of the bonds between the kinship ties at their macro level.

Keywords: kinship ties, family, kinship group, social control, urban society.

- مقدمة:

اهتم الكثير من الأنثروبولوجيين بموضوع القرابة وحظيت دراساتهم وأبحاثهم بكثير من الاهتمام لدى المهتمين بهذا الشأن، وتعتبر دراسات لويس هنري مورغان (Lewis H. Morgan) وبرانيسلاف مالينوفسكي (Bronislaw Malinowski) وجاكوب باخوفن (Johann Jakob Bachofen) ... للمجتمعات البدائية، البدايات الأولى لدراسة نظم القرابة، ثم جاءت أبحاث الأنثروبولوجي كلود ليفي سترويس (Claude LEVI STRAUSS) لتمنح إضافة كبيرة للموضوع. وحيث ينظر إلى موضوعات القرابة كالزواج والأسرة والنسب باعتبارها أسس النظام القرابي فإن تحليل النظام القرابي من خلال دراسة وفهم أشكاله ووظائفه ينطوي على أهداف تتعلق بفهم البناء الاجتماعي ككل من أجل تحديد خصائص وأنماط المجتمعات.

تعتبر الروابط القرابية أكثر أنواع العلاقات الاجتماعية أهمية، نظرا لما تقدمه للأفراد من دعم عاطفي واقتصادي، فهي تشكل مصدر الهوية والانتماء، ومنها يكتسب الفرد مجموعة القيم والمعتقدات، وهي البيئة التي توفر الحماية والأمان لأفرادها... فضلا عن كونها ترسم الحدود التي يجب الالتزام بها، فلقد كان نظام القرابة أول نظام ضبطي ينقل سيطرة القواعد التي يتبناها نظام

على الأفراد، غير أن التحولات التي يشهدها العالم على كافة المستويات أدت إلى حدوث اختلالات كبيرة في النظم والوظائف، وأدت إلى ظهور سلوكيات انحرافية.

يجمع الباحثون على أن الانحراف يعيق استقرار المجتمعات وأن خطورته تكمن في تعدد مجالاته والانتشار السريع الذي يميزه وعلى مستويات متعددة بما فيها المؤسسات التربوية والتعليمية، وقد جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على واقع العلاقات القرابية في الوسط الحضري وفهم الدور الذي تلعبه حاليا في تحقيق الضبط الاجتماعي عبر الوحدات الصغرى والكبرى لنظام القرابة، من خلال بحث ميداني تم إجراؤه على عينة من تلاميذ الثانوية كونهم يشكلون فئة كبيرة من المراهقين بسبب سهولة تقبلهم للأفكار الجديدة وإتاحة استخدام شبكة الأنترنت.

- الإشكالية:

يشير مفهوم الضبط الاجتماعي إلى مجموعة من العمليات التي تقوم بها أجهزة مختلفة يتم عن طريقها توجيه سلوكيات الأفراد بإخضاعهم لمعايير وقواعد رسمية وغير رسمية متفق عليها، تحكم عمليات التفاعل الناتجة عن الحياة الاجتماعية، بهدف تحديد الأدوار، وتنظيم العلاقات ومنع الانحراف للمحافظة على استقرار واستمرار المجتمع، ويقول إدوارد روس بأن "الضبط الاجتماعي هو سيطرة اجتماعية هادفة" (آمال، 2010، ص44)، فهو وإن تباينت أساليبه ووسائله باختلاف المراحل التاريخية للمجتمعات، إلا أنه شكل عاملا فعالا في توجيه السلوك الإنساني لما يقتضيه التنظيم الاجتماعي، إذ لا يمكن تصور أي مجتمع لا يحتوي على مظهر من مظاهر الضبط، وإن اختلفت طرقه ودرجات فاعليته.

ففي المجتمعات التقليدية يعتمد الضبط على آليات غير رسمية تتمثل غالبا في الضبط الذاتي - Self control- ، بالنظر إلى عمق العقائد والقيم التي تلعب دورا رئيسا في تكوين شخصية الفرد، ويمثل نظام الأسرة والقرابة المسؤول الأول عن انتاج هذه القيم وزرعها في الأفراد، بما يمارسه من نفوذ ومراقبة للأفراد، وعمل على تعديل السلوك، بوضع حواجز معترف بشرعيتها تمنع الأفراد من تجاوزها.

وتمثل الأسرة مصدرا هاما لتعليم أفرادها القيم الإيجابية والأخلاق وتعزيزها كالاحترام والصدق والتعاطف، وحب الخير، وغيرها... ويتعلم الأفراد هذه القيم من خلال تفاعلاتهم اليومية مع أفراد أسرهم كما تقوم الأسرة بتحديد الحواجز والحدود والقواعد التي يجب على أفرادها اتباعها، وتقديم الإرشاد والنصح والتوجيه عبر التنشئة السليمة لهم، لفهم كيفية التصرف بالشكل الذي تتطلبه معايير المجتمع، ويرتبط نجاح الأمر إيجابا مع تماسك الأسرة، حيث أكدت

دراسة للباحثة منصوري نفيسة (2020)، على أن التماسك الأسري ينطلق من الإيمان بمشروع الزواج الذي تسوده الرحمة والألفة والذي ينعكس بالإيجاب على التوازن النفسي للأبناء وبالتالي الوصول إلى غاية التماسك الاجتماعي الذي يتحقق في وجود ضبط اجتماعي تلعب الأسرة دورا بارزا في الوصول إليه من خلال تعليم الأطفال قواعد السلوك الاجتماعي السليمة، مثل احترام الآخرين والتعاون والتعايش وحل الخلافات بشكل ودي، ويكون ذلك من خلال توجيههم وتحفيزهم لتطوير مهارات التعاون والانضباط والتواصل، وعلى النقيض من ذلك فقد تؤدي حالة اللاتماسك الأسري والحالة الاجتماعية للوالدين إلى ضعف في ممارسة الضبط الاجتماعي.

أما في المجتمعات الحديثة فقد تغيرت آليات ووسائل الضبط من معنوي إلى مقرر وموثق في شكل نظم وقوانين، فالتغيير الذي مس مورفولوجيا الجماعات ووظائفها أدى إلى تشكيل تنظيم اجتماعي معقد، انعكس على شبكة العلاقات وطبيعتها، ولم تكن العلاقات القربانية بمنأى عن هذا التغيير في ظل الميل إلى العلاقات البراغماتية، وانخفاض الجوانب العاطفية، ويرى كثير من المبحوثين أثناء الدراسة الاستطلاعية أن هناك تباعد قراي مع اختلاف أسبابه... في إشارة واضحة عن إهمال الجانب العاطفي.

وإذ يصور لنا الواقع الاجتماعي مظاهر متعددة من هذا التباعد بين أفراد جماعة الأقارب يصل أحيانا إلى حد القطيعة مما يوحي باتساع الفجوة بينهم ومزيذا من التحرر، وبالموازاة مع ذلك حصول تغيير كبير في منظومة القيم، يصعب من أداء نظام القرباة لوظائفه الضبطية.

تطالعنا وسائل الإعلام بعدد مظاهر الانحراف التي أحدثت تشوها في البنية الفوقية للمجتمع، فلا تكاد تخلو الشوارع والملاعب والأسواق والفضاءات العامة من مشاهد السب والعنف والإساءة، وتعد وسائل التواصل الاجتماعي بكم هائل من العنف اللفظي والرمزي، وانتهاك لخصوصية الأفراد ونشر مشاهد مسيئة بعنوان التحرر خصوصا لدى فئة الشباب والمراهقين بما فيهم المتدربين، عبر مواقع مختلفة كالتيك توك وغيره، مما يدل على وجود مساحة أكبر من الحرية مع ضعف وصعوبة الرقابة الوالدية... وتغزو المؤسسات التعليمية ومحيطها سلوكيات سلبية تخدش الذوق العام كالتحرش والقذف والتنمر والغش في تخر صريح عن الأعراف الاجتماعية، وبعيدة عن قيم العلم، وتتصدر الأحاديث اللاأخلاقية من الجنسين، فناءات ومداخل الثانويات وتقام العلاقات غير الشرعية. بشكل تهتك فيه حرمة المكان، ولم يعد الأمر مقتصرًا على الذكور، حيث أصبحت سلوكيات التلميذات لا تختلف كثيرا عن مثيلاتها لدى التلاميذ الذكور، وازدادت جرأة التلميذ على الإداري والمعلم وعديدة هي الاعتداءات التي كان ضحيتها

المعلم... فالمؤسسات التعليمية أصبحت تفتقد لكثير من مظاهر الانضباط الذي يفترض أن تمارسه أنظمة اجتماعية رسمية وغير رسمية.

ظواهر استفحلت، وهي بحاجة إلى تقويضها خصوصا مع فقدان القدرة في كثير من الأحيان على إعادة الاعتبار للمثل العليا والقيم التي تساهم في احتواء المظاهر السلبية المتفشية، فهي بذلك بحاجة إلى إعادة تفعيل آليات الضبط بكل أنواعها الرسمية وغير الرسمية، ففي هذا السياق تقول الباحثة آمال عبد الحميد "مازال للضبط غير الرسمي دور في تحقيق التوازن في المجتمع" (آمال، 2010، ص. 71).

انطلاقا من ذلك بالنظر إلى ما سبق تأتي هذه الدراسة للبحث في دور الروابط القرابية كنظام اجتماعي في ممارسة وظيفتها الضبطية من خلال إعادة تفعيل قواعد الضبط الاجتماعي عن طريق الوحدة الصغرى وهي الأسرة، وعن طريق جماعة الأقارب خارج حدود الأسرة والتي تمثل الوحدات الكبرى لنظام القرابة، لدى أوساط تلاميذ الثانويات خصوصا في ظل التجاذبات في منظومة القيم والمعايير بما تتيحه تكنولوجيا المعلومات وسرعة الانتشار الثقافي، وبين ما تستدعيه معايير المجتمع.

التساؤل الرئيسي: ما هو دور الروابط القرابية في تحقيق الضبط الاجتماعي؟

الفرضية الرئيسية: تلعب الروابط القرابية دورا هاما في تحقيق الضبط الاجتماعي.

الفرضيات الفرعية:

- يساهم تماسك الأسرة إيجابا في تفعيل آليات الضبط الاجتماعي.
- يتأثر تحقيق الضبط الاجتماعي إيجابيا بقوة العلاقات بين جماعة الأقارب.

أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى التعرف على الدور الذي تلعبه الروابط القرابية في تحقيق الضبط الاجتماعي لدى تلاميذ الثانويات في ظل التغيير القيمي الحاصل، غير أن هناك مجموعة من الأهداف الفرعية وهي:
- التعرف على واقع الروابط القرابية في أوساط المجتمع الحضري في ظل التحولات الاجتماعية على مختلف المستويات.
- التعرف على أداء الوحدة الصغرى للقرابة وهي الأسرة والوحدات الكبرى للقرابة ممثلة في جماعة الأقارب خارج حدود الأسرة، لأدوارها في ممارسة عملية الضبط الاجتماعي.
- معرفة مدى تمسك التلاميذ وتشبعهم بالقيم المحلية.

- الوقوف على مدى استجابة التلاميذ للتغير القيمي الحاصل والانعكاسات التي تفرضها القيم الجديدة.

- أهمية الدراسة:

تاريخيا ارتبط مفهوم الضبط الاجتماعي بنظام الأسرة والقرابة، غير أن فاعليته اختلفت باختلاف المتغيرات والخصوصيات التي تميز كل مجتمع عن الآخر بالتماشي مع التطورات المتسارعة، وتتضح أهمية هذه الدراسة في كونها تسعى لفهم قوة الروابط القرابية في المجتمع الحضري خصوصا بعد التغير الذي طال منظومة القيم المجتمعية ومستويات الضبط الاجتماعي التي يمارسه نظام القرابة بكل وحداته على تلاميذ الثانويات باعتبار المرحلة العمرية التي يمرون بها وعلى نقاط التقاطع بين أفكارهم المشبعة بما يتيح الانتشار السريع واللامحدود لقيم تدعو لمزيد من التحرر ورؤى جديدة عبر ما تمرره وسائل التواصل الاجتماعي من أفكار، وبين ما تمليه الثقافة المحلية والأعراف المجتمعية التي تلزم الأفراد بالانقياد لها.

- الدراسات السابقة:

1- دراسة مصباح جلاب بعنوان: تغيير معايير الضبط الاجتماعي وعلاقته بالجرائم الأخلاقية لدى الطالبات الجامعيات المقيمات من وجهة نظر الطلبة والطالبات "دراسة ميدانية لجامعات المسيلة وعنابة" نشرت بمجلة الجامع في الدراسات النفسية والتربوية -جامعة المسيلة 2016. انطلقت من خلال التساؤل الرئيسي: ما مدى تأثير تغير معايير الضبط الاجتماعي على الجريمة الأخلاقية لدى الطالبات الجامعيات المقيمات؟

وهدفت الدراسة إلى التحقق من كون معايير الضبط الاجتماعي متغيرة وليست ثابتة، وإلى أن تغيير معايير الضبط الاجتماعي غالبا ما تكون نتائجه سلبية، ثم التعرف على وجهة نظر الطلبة والطالبات من هذه القضية ومدى التوافق في آراء كليهما. تم افتراض فرضيتين من أجل التحقق من صحتهما.

- توقع الباحث أن أغلب الطالبات الجامعيات اللائي يغيرن معاييرهن يقعن في الجريمة الأخلاقية بدرجة كبيرة.

- توقع عدم وجود اختلاف بين رؤى الطلبة الذكور والإناث.

وباستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة توصل إلى نتائج مفادها. أكثر من 71% من عينة الدراسة ترى أن سبب الجرائم الأخلاقية لدى الطالبات الجامعيات هو نتيجة تغييرهن لمعايير الضبط الاجتماعي بدرجة كبيرة. وكذا عدم وجود اختلاف بين رأي الطلبة الذكور والإناث وفقا لنسبة 35% و36% على الترتيب. وبالتالي تم التحقق من صدق الفرضيات ومن ثم التوصل إلى

نتيجة أن تغيير معايير الضبط الاجتماعي يؤثر بدرجة كبيرة على الجرائم الأخلاقية لدى الطالبات الجامعيات المقيمات.

2- دراسة نفيسة منصورى بعنوان "التماسك الأسري ودوره في تحقيق الضبط الاجتماعي - دراسة ميدانية على عينة من الأسر ببعض المدن الجزائرية" 2022. هدفت هذه الدراسة إلى كشف الدور الذي تمارسه مؤسسة الأسرة في تحقيق تماسكها الأسري، وآلياتها في تحقيق الضبط الاجتماعي، وباستخدام المنهج الوصفي في معالجة متغيرات الدراسة. وانطلقت بطرح الافتراضات التالية:

- يساهم التماسك الأسري إيجابا في تحقيق الضبط الاجتماعي.

- يوجد فرق دال إحصائيا بين عينة الأسر في متوسطات أبعاد التماسك الأسري في تحقيق الضبط الاجتماعي.

شملت العينة 264 أسرة تم اختيارها عشوائيا، وتم اختبار ثبات وصدق أداة الدراسة، وباستخدام الأساليب الإحصائية تم التوصل إلى ما يلي:

- يتحقق التماسك الأسري من مختلف الجوانب الاجتماعية والصحية والنفسية من خلال تعديل النظرة إلى الزواج والإيمان به على أنه مشروع اجتماعي يهدف إلى تكوين أسرة قوامها المودة والرحمة والسكينة والتسامح والحوار والتألف، وغايتها تحقيق تماسك المجتمع والحفاظ على مقوماته.

- التنشئة الأسرية السوية والمعاملة الوالدية الإيجابية تساهم في تحقيق التوازن النفسي للأبناء والتوافق الاجتماعي وتنمية الجوانب المعرفية والعاطفية والسلوكية.

3- دراسة للباحثة صالحه حاي يحي السفيناني سنة 2020 تحمل عنوان: وسائل الضبط الاجتماعي ودورها في تحقيق القيم الإيجابية لدى طالبات جامعة الطائف بالمملكة العربية السعودية. هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور وسائل الضبط الاجتماعي ممثلة في الدين والعادات والتقاليد والأعراف والأنظمة والقوانين وأخيرا وسائل الإعلام في تكوين القيم الإيجابية لدى الطالبات في جامعة الطائف. مستخدمة المنهج الوصفي وأداة دراسة تمثلت في الاستبيان على عينة قدرها 272 مفردة تم اختيارها بطريقة قصدية من كلية التربية بجامعة الطائف، انطلقت من خلال التساؤل الرئيسي: ما دور وسائل الضبط الاجتماعي في تكوين القيم الإيجابية الذاتية لدى طالبات جامعة الطائف؟

توصلت من خلال ذلك إلى نتائج توضح أن جميع وسائل الضبط لها تأثير على تكوين القيم الإيجابية لدى طالبات جامعة الطائف، ووفقا لشدة تأثير كل وسيلة، فقد كان الترتيب بالشكل الموالي:

- 1- الضبط الديني؛
- 2- الضبط بالأنظمة والقوانين؛
- 3- الضبط بالعادات والتقاليد؛
- 4- الضبط بوسائل الإعلام؛
- 5- الضبط بالأعراف.

وأرجعت الباحثة ذلك إلى كون العامل الديني هو الأكثر تأثيراً في تكوين الضمير لدى الفرد في المملكة.

أولاً- الإطار النظري:

1- روابط القرابة

1-1 مفهوم الروابط القرابية: تشكل الروابط القرابية مؤسسة وتنظيماً اجتماعياً يمثل جزءاً من التنظيم الاجتماعي الكلي، يقوم على أساس التفاعل المباشر بين الأفراد بناءً على روابط الدم والمصاهرة والنسب، وتعد القبيلة أكبر الوحدات القرابية بما أنها تعتمد على النسب والقبيلة تمثل مفهومًا سياسياً واجتماعياً واقتصادياً على اعتبار قيام بعض القبائل عبر مراحل من التاريخ بدور الدولة، بينما تمثل الأسرة أصغر الوحدات القرابية وتعتمد على علاقة الزواج وروابط الدم. يعرف كلود ليفي سترويس (Claude LEVI STRAUSS) القرابة بكونها "تعتبر مؤسسة اجتماعية تقوم على روابط دموية أو روابط المصاهرة حيث يعتبر الأب والابن أقارب تجمعهم صلة الدم، ويعتبر الزوج وزوجته أصهاراً" (جيماي، 2016، ص. 336).

حظي موضوع القرابة باهتمام الكثير من الأنثروبولوجيين، كلود ليفي سترويس (Claude LEVI STRAUSS)، راد كليف براون (Radcliffe BROWN)، ومالكوم ماكلين (Malcolm Maclean) وغيرهم، من خلال دراسات للمجتمعات البشرية عبر مختلف مناطق العالم حول العائلة والقرابة... ففي المجتمعات القديمة كانت ركائز التركيبة الاجتماعية بمثابة تركيبة قرابية تعتمد على نمط حياة مشترك مبني في الأساس على نظام الملكية المشتركة، والمعتقد الديني الموحد والانتماء والهوية والخضوع... إذ يمكن فهم أن المجالات القرابية تنطوي على كافة جوانب الحياة، ثم إنها "تمارس تأثيراً ضبوطياً ضخماً في مختلف الميادين باعتبار أعضاء الصف في المجتمعات لا يفسلون حياتهم الخاصة وحياة أبنائهم عن حياة أقاربهم" (النوري، 2020، ص. 281)، ويقول فيليب لابورت (Philippe LABURTHER-TOLRA) "في المجتمعات التقليدية يهدف نظام القرابة إلى تنظيم تشابك علاقات القرى العضوية والعلاقات الناشئة عن روابط المصاهرة" (لابورت، 2004، ص. 73).

ويمكن فهم القرابة عن أساس الوحدات المشكلة لها فالأسرة ممثلة من الزوج والزوجة والأبناء تمثل أصغر وحدة قرابية، أما العشيرة "جماعة قرابية واحدة النسب تقتفي خطوطها القرابية النسبية إما عن طريق الأب أو عن طريق الأم مع إهمال الخط القرابي للوالد الآخر" (النوري، 2020، ص. 285)، بينما تمثل القبيلة أكبر الوحدات القرابية وتتكون من مجموعة من العشائر والأسر، والأفراد في المجتمعات القبلية متشبعون بفكرة الانتماء وتعتبر فيها العلاقات القرابية قيمة ثابتة تفوق جميع القيم الأخرى.

إن التغيير الاجتماعي المتواصل عبر المراحل التاريخية أفضى إلى تغيير كبير في قوة العلاقات القرابية وبالتالي وظائفها، في المجتمعات الحديثة نظرا لتطور الحياة الاجتماعية واكتساب ثقافة المدينة وتغير شكل الزواج من قرابي إلى خارجي ووجود بدائل اجتماعية متنوعة تمنح الفرص لإقامة أنواع أخرى من العلاقات كتبعات للتغيير المستمر أدى إلى تغيير في التصورات حول موضوع القرابة.

- التعريف الإجرائي لروابط القرابة: علاقات تجمع بين شخصين أو أكثر باعتبار الدم أو النسب أو المصاهرة.

2-1 الوظيفة الاجتماعية للقرابة:

تشكل القرابة بناء اجتماعيا يمارس العديد من الوظائف فعلى الجانب السياسي لا يزال يحظى مفهوم النسب بالكثير من التأثير على قرارات الأفراد في التعبير السياسي وطالما ارتبط نجاح المترشح في كل حدث سياسي بانتمائه القبلي، بينما في الجانب الاقتصادي يتضح دور القرابة المهم في توجه أفراد القبيلة في امتحان نفس النشاطات الاقتصادية والتعاون والتشارك فيها لما يعود بالفائدة لأفرادها ويمنحهم قوة اقتصادية أكبر، فنشاط صناعة الحلي في مدن ولاية باتنة مرتبط بقبيلة معينة كما هو الشأن بالنسبة لنشاط تجارة الملابس والأقمشة أو تربية الدواجن... فكل نشاط من هذه الأنشطة مرتبط حرفيا بقبيلة من قبائل المدينة، وذلك ما يشكل تقسيما ضمنيا لمختلف الحرف والنشاطات التجارية.

أما على المستوى الاجتماعي فتشكل القرابة واحدا من أقدم التنظيمات الاجتماعية التي تمارس الوظائف الاجتماعية، من خلال ما توفره من حاجات الانتماء، ومنح الأفراد المكانة الاجتماعية، كما تساهم القرابة في حل الخلافات عبر مسمى "الجماعة" فكثيرة هي النزاعات التي تتم تسويتها قبل اللجوء إلى الأساليب القانونية وهو ما يمنح الفرد الإحساس بالحماية كونه ينتهي لجماعة تدافع عنه.

وتقوم القرابة كتنظيم اجتماعي بزرع القيم لدى الأفراد وتساهم في تكوين شخصية الفرد ويؤكد قيس النوري "قوة العقائد الروحية واقتنائها بشبكة معقدة من قواعد التحرير الروحي والطقوس التي تشترك هي الأخرى مع القواعد الاجتماعية في زيادة سيطرة العرف على تصرفات الأفراد" (النوري، 2020، ص. 349)، فالقراءة تشكل موجها لسلوك الأفراد وتقاليدها مرجعية هامة بما ترسمه من حدود يعتبر تجاوزها انحرافا يستدعي الاستنكار ويستوجب العقوبة "تقوم القرابة بدورها في المجتمع باعتبارها عاملا منظما لسلوك أفرادها ومحركا للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية" (حسام الدين، 2000، ص. 153).

1-3 القرابة في الوسط الحضري:

يرتبط مفهوم الحضرية بالمدينة حيث يراها لويس ويرث (Louis WIRTH) على أنها أسلوب حياة و"تتميز بانتشار العلاقات الثانوية بين الأفراد وضعف العلاقات القرابية" (إبراهيم، 2015 ص28) وإذ تعتبر الحضرية مفهوماً ببعدها ثابت فإن التحضر يعد مفهوماً ذا أبعاد ديناميكية، فهو يشير إلى مختف العمليات التي تتم من أجل الوصول إلى الحضرية، فالتحضر له جملة من التأثيرات في البنى الاجتماعية للمجتمع، فزيادة نسبة التحضر ترافقها بشكل حتمي تحولات في مختلف الأنساق، لتشمل منظومة القيم وحجم المجتمع الحضري ومورفولوجيا الجماعات، وكانت الأسرة أكثر وحدة طالها التغيير، فأبرز مظاهر عمليات التحضر كان انتشار نمط الأسرة النووية التي تشكل عادة من الزوج والزوجة والأبناء، واستقلالها المادي والبعد المجالي للسكن، مع التغير الكبير في حجم ونمط الاستهلاك فتغير البناء وتغيرت الوظيفة وتغيرت أساليب الحياة الاقتصادية، وبالمقابل أدى ذلك إلى فقدان الكثير من الأنماط التقليدية لشبكة العلاقات الاجتماعية بفعل اتساع نطاق التنوع الفردي، وزيادة مستويات التمايز الاجتماعي الناجم عن التصنيع والارتفاع في مستوى التعليم ووجود بدائل علاقات تجعل الأفراد يميلون إلى العلاقات الطوعية... تؤثر بشكل أو بآخر على مظاهر قوة العلاقات القرابية.

أثبتت العديد من الدراسات أن عملية التحضر في الجزائر كانت بسبب الهجرات الداخلية والتي حدثت لأسباب منطقية أثرت على تماسك وقوة العلاقات القرابية، فخلال مرحلة ما بعد الاستقلال كان المهاجرون يقطنون ضواحي المدن عبر تشكيل تجمعات عائلية بهدف ضمان الحماية والأمن وتوفير التضامن والمساعدة على التكيف الجماعي للمهاجرين مقابل الحفاظ على نمط الثقافة التقليدية، غير أنه وبفعل التأثير بثقافة المدينة وولادة أجيال جديدة أخذت نصيبا وافرا من ثقافة المدينة، فقد فقدت أساليب الحياة التقليدية، وظهرت أنماط علاقات جديدة تتميز بضعف الجانب العاطفي امتثالا للحياة الحضرية، فالانتقال التدريجي من نظام المجتمع

القبلي والعشائري إلى نظام العائلات الممتدة ثم إلى نظام المجتمع المفتوح على كل أشكال التغيير والذي تبني فيه العلاقات بشكل طوعي على أساس نفعي، أدى إلى تشكيل مجتمعات كثيرة التعقيد، ويذهب العديد من الباحثين إلى أنه ومع انتشار نمط الأسرة النووية والتي تمثل أصغر الوحدات القرابية، فإنها حافظت على قوة الرابط بين أفرادها من خلال الاتصال الدائم ومقر الإقامة المشترك والتفاعل المباشر، بينما ضعفت العلاقات في الوحدات الكبرى للقرابة كالقبيلة والعشيرة بطغيان طابع الاستقلال وانتشار الملكية الفردية والتخلي عن نظام الملكية المشتركة، وفي هذا السياق تقول الباحثة هادفي سمية "الفرد الحضري يفقد الحاجة إلى العلاقات الأولية القرابية ويميل إلى الاستقلالية المجالية" (هادفي، 2014، ص. 179).

تبدو مظاهر قوة العلاقات القرابية في وحداتها الكبرى في الجانب السياسي، حيث يبرز مفهوم النسب ويظهر الولاء للقبيلة أو العشيرة ونقلًا عن سناء الخولي تقول الباحثة: نتيجة جيماموي "يكون الفرد مدينا لقبيلته التي هي حصيلة النسب والأنساب وفيها تعلق العلاقات القرابية فوق كل علاقة" (جيماموي، 2016، ص. 344).

ويظهر ذلك جليا في الاستحقاقات الانتخابية المحلية من خلال اتفاق العشائر أو القبائل على ترشيح أحد أفرادها ودعمه بشكل لا مشروط من قبل أفراد القبيلة وغالبا ما كان تقلد هذه المناصب على أساس حجم القبيلة وهو ما ذهب إليه ابن خلدون من خلال مصطلح العصبية القبلية والحاكم...

2- الضبط الاجتماعي:

1-2 مفهوم الضبط الاجتماعي:

لئن تأخرت الدراسات التي تهتم بالضبط الاجتماعي فإن الحقيقة هي أن وجوده كان مع بداية الحياة الجماعية للبشر بغية الوصول إلى درجة معينة من التنظيم. ففي المجتمعات التقليدية كانت مهمة الضبط منوطة بالعائلة عن طريق الأم، ثم انتقلت بظهور الأسرة الأبوية مهمة الضبط إلى الأب، وتطور الحال في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمعات. وتتعدد العوامل التي تجعل من الضبط الاجتماعي ضرورة اجتماعية فالنفس البشرية تميل إلى الأنانية والعدوان وأول جريمة ارتكبت على وجه الأرض كانت قتل قابيل لأخيه هابيل بسبب الحسد، وتتوالى الجرائم والانحرافات، وتختلف أسبابها وأساليبها ويبقى الإنسان على طبعه كلما سنحت الفرصة بميله إلى الظلم والانحراف بدعوى الانتقام أو الظلم أو الدين... مما يستدعي إيجاد آليات تحد من الانحراف وتضبط السلوك لدى البشر، من أجل تنظيم أشكال النشاط وتحديد المسارات التي يجب أن تكون عليها سلوكيات الأفراد، وفي ذلك حفاظ على النظام الاجتماعي

وحفاظ على الحقوق وإبعاد لكل التهديدات التي من شأنها إحداث أي شكل من أشكال الفوضى داخل المجتمع بسبب تضارب المصالح وتعارض الثقافات، وانسداد قنوات التفاهم بفعل الغلو في الأنانية وتقديس الذات.

ويعرف الضبط الاجتماعي بأنه "الرقابة الاجتماعية باعتبارها مجموع الاستعدادات المستعملة في المجتمع لضمان التماسك الاجتماعي وضمان احترام القواعد الموضوعة" (ريتور، 2015، ص. 23) ويضيف ريتور (Philippe RIUTORT) (2015) أن هذه القواعد توجب معاقبة من ينتهكها وأن الرقابة الاجتماعية تتم على مستويات مختلفة من الأم التي تراقب أبناءها وصولاً إلى المخابر العلمية التي تقوم بفحوصات الهوية.

ويعرفه حسام الدين فياض على أنه "مجموعة من العمليات المتداخلة لكل من الفرد (الضبط الداخلي) والمجتمع، تمارسها أجهزة عديدة يستطيع بها المجتمع فرض السيطرة والرقابة على أفرادهِ وتنظم سلوكهم بالامتثال أو التقليد" (فياض، 2018 ص5) بينما يعرف الضبط الاجتماعي في قاموس جوردن مارشال (2000) بأنه "كل العمليات التي تنظم سلوك الأفراد أو الجماعات وحيث أن كل المجتمعات لديها معايير وقواعد لضبط السلوك ولا يمكن تصور وجود مجتمع دون أي نوع من هذه الضوابط فإن كل مجتمع تكون لديه آليات لتأكيد الامتثال لهذه المعايير وللتعامل مع الخروج عليها أو الانحراف" (مارشال، 2000، ص. 887).

إن الوصول إلى حد أدنى من التنظيم الاجتماعي أين تكون فيه العلاقات مستقرة وعلى قدر من التماسك والقوة وتكون الحياة إجمالاً في حالة سيرورة طبيعية في حدودها الدنيا والتي تضمن استقرار واستمرار مجتمع ما، يرتبط بمدى التكامل الذي تشكله أساليب الضبط في بسط السيطرة التي تهدف إلى توجيه وتنظيم سلوكيات الأفراد بغية التقليل من مظاهر الانحراف الذي يخل بمستويات استقرار أي مجتمع.

وعرف جورج غيرفيتش (George Gurvitch) الضبط الاجتماعي بأنه "تلك المجموعة الشاملة أو ذلك الكل من النماذج الثقافية والرموز الاجتماعية والمعاني الجمعية الروحية والقيم والأفكار والمثل، إضافة إلى الأفعال والعمليات التي ترتبط بها ارتباطاً مباشراً والتي عن طريقها يتمكن المجتمع الشامل وكل جماعة فنية وكل فرد من التغلب على التوترات والصراعات عن طريق التوازن المؤقت وكذلك مجموعة الخطوات التي تتخذها تلك النماذج الاجتماعية لتحقيق جهود جديدة خلاقة" (بوعبدلي، 2018، ص. 190)، بينما يعرفه غسان الخالد بأنه "العملية التي تهدف بالوسائل المختلفة التي تملكها الجماعة إلى الامتثال لقواعد السلوك وتجنب أفراد المجتمع

الانحراف الاجتماعي أو بعبارة أخرى هو العملية التي يحافظ فيها على النظام الاجتماعي في حالتيه الساكنة والمتغيرة" (الخالد، 2015، ص. 97).

- التعريف الإجرائي للضبط الاجتماعي: تلك الآليات الرسمية وغير الرسمية التي تمارس نفوذها على الأفراد من أجل تعديل سلوكياتهم بما تتطلبه قيم المجتمع الإيجابية ومعاييرها.

2-2 أساليب الضبط الاجتماعي:

لم يكن هناك اتفاق على تصنيف لوسائل الضبط الاجتماعي حيث اختلف المهتمون بموضوع الضبط في إيجاد تصنيف موحد لأشكال الضبط... فقد حددها إدوارد روس (Edward Alsworth Ross) في 12 وسيلة "وهي 1 الرأي العام، 2 القانون، 3 المعتقدات، 4 الإيماء الاجتماعي، 5 الدين، 6 الطقوس، 7 الفن، 8 التثقيف، 9 القيم، 10 التقدير الاجتماعي، 11 الشخصية، 12 العرف" (الخالد، 2015، ص. 102). والملاحظ أنها لا تخضع لأي تصنيف فهي تمثل ما يتعلق بالفرد وبالجماعة وبالسلطة.

غير أن العديد من الباحثين اعتمدوا تصنيفها إلى وسائل رسمية وأخرى غير رسمية، فوسائل الضبط الرسمية المتمثلة في مجموعة القواعد القانونية التي تجعل من سلوك الإنسان إيجابيا يستدعي المكافأة والمدح والثناء، أو سلبيا يستوجب الاستنكار والذم أو حتى العقاب عبر مجموعة القوانين واللوائح التي تنظم العلاقات وتحدد الحقوق والواجبات أو المحظور والمباح أو الواجب والمنهي عنه... أما وسائل الضبط غير الرسمية والتي تتشكل من الضبط الذاتي أولا والذي يكتسبه الفرد عبر مجموعة من المعايير، ومجموعة القيم والتقاليد والعادات والدين والعرف، وهي ما اتفق على شرعيتها المجتمع، وتشكل جزء من ثقافته أين يحرص أفرادها على إرساء ثقافة الالتزام وتكريس المبادئ عبر جملة من القواعد الدينية والأخلاقية والاجتماعية التي تحظى بالقبول، وتستمد دعمها من الاتفاق حولها والرضى بمقتضياتها، حيث تبسط سيطرتها من خلال مبدأ الجزاء وهو الاستحسان والقبول أو العقاب من خلال الذم والاستنكار والشجب ورغم أن في الحالتين يكون الأمر معنويا إلا أن آليات الضبط غير الرسمية تمارس دورا فعالا في عملية الضبط الاجتماعي.

وجدير بالإشارة التطرق الى ما ذهب إليه الباحث نشادي عبد القادر نقلا عن معن خليل السمري حيث يقول إن "علماء الاجتماع الأمريكيان يقصدون بالضبط الاجتماعي النفوذ والتسلط والقيود بينما المجتمعات المتخلفة فإن القيم والتقاليد والمحافظين ورجال الدين، ممثلين للضبط أكثر من القانون والشرطة والحكام والقضاة، أما في المجتمعات المتطورة تكنولوجيا فمكانة القانون ورجاله أجدر بتمثيل الضبط الرسمي" (نشادي، 2017، ص. 68).

3-2 أهمية الضبط الاجتماعي:

يكتسب الضبط قوته وقدرته على توجيه السلوك من مدى قدرة القواعد المجتمعية والمعايير والقيم على فرض سيطرتها على الأفراد والانقياد لها والالتزام بها بفرض توجيه السلوك الإنساني إلى النحو الذي لا يشكل انحرافاً أو تجاوزاً يخل بالنظام العام للمجتمع، وتتجلى أهميته في كونه أمراً ثابتاً وإن تغيرت أشكاله أو أساليبه، فالمجتمعات الحضرية التي يميزها الحجم الكبير ووجود شبكة من العلاقات على درجة عالية من التعقيد، وحجم تفاعل يومي وكبير، تستدعي وجود آليات لتنظيم هذه العلاقات وترتيب كيفية لحجم التفاعل بما يسهم في خلق مستويات من التوازن ضمن المؤسسات المجتمعية ثم إحداث حالة من الاستقرار الذي يتطلب استمرار المجتمع. فهو بذلك يمثل ضرورة اجتماعية في كل المجتمعات التي تهدف إلى الاستقرار والعمل على تحقيق أقصى ما يمكن من مستويات الالتزام من خلال الرقابة على كافة المستويات وكل النظم الاجتماعية كالأُسرة والمؤسسات التعليمية والمهنية أو السلطات، هذا من جهة ومن جهة ثانية فإن مستوى الالتزام كفيل بتعزيز قيم المجتمع واستمرار النظام الاجتماعي عبر احترام الحقوق العامة والخاصة.

كما تتجلى أهمية الضبط الاجتماعي في كون الامتثال للنظم والقوانين والمعايير المجتمعية يعد ضرورة بل يمثل شرطاً من شروط الحفاظ على هدوء واستقرار أي مجتمع، والإيمان بالقيم والمعايير التي يحددها المجتمع والاعتراف بمبدأ احترام الآخرين انطلاقاً من احترام الذات، يشكل حاجزاً يعزل صاحبه عن الوقوع في الانحراف.

ثانياً- الدراسة الميدانية:

1- الإجراءات الميدانية للدراسة:

1-1 منهج الدراسة: اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي لتحليل واقع الروابط القرابية لدى فئة المراهقين في المجتمع الحضري ودورها في تفعيل آليات الضبط الاجتماعي من خلال تحليل كيفية لإجابات التلاميذ.

2-1 مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع البحث من تلاميذ ثانويات مدينة عين التوتة والمقدر عددها 5 ثانويات ينتسبون إليها، خلال فترة الثلاثي الأول من سنة 2023.

3-1 عينة الدراسة: تتكون من 155 تلميذ وتلميذة تم اختيارهم بطريقة عشوائية غير منتظمة، تم اختيار العينات على أساس المواقع المختلفة وهي الثانويات عن طريق التجول العشوائي واختيار العينات منها بطريقة عشوائية.

4-1 أدوات الدراسة:

أ- الملاحظة: إن الميل نحو الاهتمام بكل ما يحيط بالباحث ينمي لديه الروح العلمية من خلال الملاحظة" (أنجرس، 2004، ص. 31).

ب- الاستبيان: مجموعة من الأسئلة المرتبة حول موضوع الضبط الاجتماعي، تم إعدادها من طرف الباحث لغرض الحصول على معلومات يمكن بواسطتها التوصل إلى حقائق تصف الموضوع، وقد تم اتباع جملة من الإجراءات لأجل تصميمها وذلك من خلال التزود بالجانب النظري فيما يخص الروابط القرابية والضبط الاجتماعي ثم الاطلاع على الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع، وشملت الاستمارة 35 فقرة مقسمة إلى 5 محاور.

وتم حساب صدق المحتوى بالاعتماد على معادلة لوشي الخاصة بصدق المحتوى (الصدق المنطقي). اشتمل الاستبيان 5 محاور: المحور الأول: يتعلق بالبيانات الشخصية؛ المحور الثاني: يتعلق بالعلاقات بين أفراد الأسرة؛ المحور الثالث: يتعلق بوظيفة الأسرة الضبطية؛ المحور الرابع: يتعلق بقوة العلاقات القرابية ووظيفة الضبط؛ المحور الخامس: يتعلق بتأثير البعد المجالي للسكن على العلاقات بين أفراد جماعة الأقارب خارج حدود الأسرة.

المحتوى الكامل لاستمارة الاستبيان (1+0.66+0.66+0.33) يساوي 3.65 ويتقسيم مجموع القيم على عدد المحاور (الأبعاد) نجد: (3/3.65)، وتساوي 0.73 وهي القيمة التي توضح أن فقرات الاستبيان بإمكانها القياس.

2- عرض وتحليل ومناقشة النتائج المحصل عليه:

1-2 تحليل البيانات المحصل عليها:

الجدول 1: مفردات العينة حسب بياناتهم الشخصية (إعداد الباحثين)

المجموع		%	ت	الصف	البيانات الشخصية
ت	ت %				
100	155	41,29	64	ذكر	الجنسين
		58,70	91	أنثى	
100	155	56,13	87	الوالدين معا	الحالة الاجتماعية للوالدين
		05,81	09	الأب	
		30,96	48	الأم	
		07,09	11	بدونهما	
100	155	67,09	104	الأسرة النووية	السكن مع
		32,90	51	العائلة الممتدة	
100	155	38,06	59	نعم	وجود الأقارب في نفس الحي

		61,93	96	لا	
--	--	-------	----	----	--

لمعرفة خصائص العينة كان لابد من التعرف على بعض البيانات الشخصية، ويعد الجنس واحدا من المتغيرات الديمغرافية التي يمكن عن طريقها تحديد الخصائص المتعلقة بالجانب الاجتماعي لعينة البحث، ومن خلال النتائج المتحصل عليها اتضح أن نسبة 58,70% تمثل جنس الإناث من مجموع 155 تلميذا مبحوثا بينما يشكل الذكور نسبة 41,29%.

ومن جانب آخر، فإن الحالة العائلية للوالدين وتماسك الأسرة تمثل عاملا هاما في دراستنا من أجل فهم دور الوالدين في إعداد التلميذ وتلقينه وإشباع حاجاته المادية والنفسية والعاطفية، فقد تضمن الاستبيان سؤالا يتعلق بوجود والديه أحدهما أو كلاهما أو غيابهما معا بصرف النظر حال الغياب إن كان بسبب الطلاق أو الوفاة، فكانت النتائج المتحصل عليها تشير إلى أن 56,13% منهم يعيشون في كنف الوالدين معا بينما ذكر 30,96% أنهم يعيشون مع والدتهم في غياب الأب في حين أكد لنا 07,09% أنهم يعيشون في غياب الوالدين معا، وأخيرا فإن نسبة 05,81% يعيشون رفقة الأب في غياب الأم.

وعن نمط الأسرة الذي ينتمون إليه فقد أكد ما نسبته 67,09% يعيشون وسط أسرة نووية، أما نسبة 32,90% فذكروا أنهم يعيشون وسط الأسرة الممتدة التي تضم الأعمام وأبناءهم. وعمّا إذا كانت عينة البحث تقطن بالقرب من الأقارب فقد صرح 61,93% أنهم يعيشون بعيدا عن أقاربهم في حين أن نسبة 38,06% أكدوا أنهم يقطنون بالقرب من أقاربهم.

الجدول 2: مراقبة الأولياء لنشاطات الأبناء على شبكة الأنترنت (إعداد الباحثين)

المجموع	لا أحد		الأم		الأب		الوالدين معا			
	%	ت	%	ت	%	ت	%	ت		
58,70	91	10,32	16	39,36	61	03,22	05	05,80	09	إناث
41,29	64	15,48	24	05,16	08	08,39	13	12,25	19	ذكور
100	155	25,80	40	44,52	69	11,61	18	18,06	28	المجموع

يتضح من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه أن 61 تلميذة من بين 91 وهو عدد الإناث في عينة البحث تخضع نشاطاتهن على شبكة الأنترنت لرقابة أمهاتهن وهي دلالة واضحة على قرب الأم من بناتها، بينما 08 فقط من الذكور ذكروا بأن والدتهم تراقب نشاطاتهم على الأنترنت، ما يمكن الانتباه له هنا هو أن من مجموع 155 مفردة وبنسبة 44,52% تعمل الأم على مراقبة هواتف أبنائها وهو ما يؤكد حرص الأم على أداء وظيفتها التقليدية، أما بالنسبة لمن صرحوا بأن الأب هو من يراقب الهواتف عددهم 18 ما يشكل نسبة 11,61%، وقد يعود الأمر لانشغال الأب خارج البيت أو لوجود الأبناء في مرحلة حساسة، تجعل من الأم أكثر قربا من أبنائها على اختلاف

جنسهم، أما الذين صرحوا بأن هواتفهم عرضة لمراقبة الوالدين معا فيقدر عددهم بـ 28 بنسبة 18,06% ويعود الأمر للحرص الشديد الذي يبديه الوالدان معا في متابعة الأبناء لما تمرره لهم وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها، ومدى تفاعل الأبناء مع ذلك، ويقدر عدد الذين صرحوا بأن هواتفهم لا تخضع للمراقبة بـ 40 تلميذا، ما يشكل نسبة 25,80% وقد يعود الأمر لغياب الوالدين معا بسبب الوفاة أو بسبب كون التلميذ يقطن رفقة أحد أقاربه، كما قد يعود الأمر في حال وجودهما إلى قلة الحرص، أو صعوبة فرض السيطرة على الابن أو البنت في هذه المرحلة العمرية.

الجدول 3 العادات والتقاليد وممارسة الحرية (إعداد الباحثين)

المجموع		لا		نعم		العادات والتقاليد الجنس
%	ت	%	ت	%	ت	
41,29	64	24,51	38	16,77	26	ذكور
58,70	91	43,23	67	15,48	24	إناث
100	155	67,74	105	32,25	50	المجموع

لمعرفة آراء التلاميذ حول فكرة أن العادات والتقاليد تعيق حريتهم وبحسب متغير الجنس قمنا بتركيب الجدول الذي أفرز النتائج التالية، أوضحت 67 من التلميذات أن العادات والتقاليد الأسرية لا تقف عائقا أمام ممارستهن لحريتهن لاعتقادهن أن العادات هذه تساهم في تكوين شخصيتهن وأنها إيجابية بالنسبة لهن، بينما ترى 24 من مجموع أفراد العينة ومن جنس الإناث أن هذه العادات قديمة ولا تواكب العصر، وأنها تعيق ممارسة حريتهن، وذلك لتأثرهن بموجة القيم الجديدة التي تنتشر عبر مختلف وسائل التواصل الاجتماعي.

أما لدى الذكور فقد أوضح 38 تلميذا من مجموع 64 مبحوثا أن العادات والتقاليد لا تقيد من حريتهم وأنهم يحترمون عادات أسرهم التي نشأوا فيها.

وعلى العكس من ذلك فقد أكد 26 تلميذا من الذكور أن العادات والتقاليد، تضيق عليهم سير حياتهم وأنهم يفضلون قيودا أقل تسمح لهم بممارسة الحياة وفقا لما يقتضيه العصر والعمر. وإجمالاً نلاحظ أن نسبة 67,74% تعتقد بأن العادات والتقاليد الأسرية لا تعيق حريتهم، وأنهم يتمسكون بما تعلمه عليهم هذه العادات وهي نسبة تتجاوز الثلثين.

أما نسبة 32,25%، فيبدو تأثيرهم بعوالة القيم التي تمنح مزيدا من الحريات للأفراد في ممارسة حياتهم، وما يمكن الإشارة إليه من خلال هذه النتائج هو ظهور مؤشرات وبروز سلوكيات يمكن وصفها بالغريبة عن المجتمع، ساهم في انتشارها سهولة استعمال وسائل التواصل الاجتماعي التي تتيح لمستخدميها الاطلاع على محتوياتها والتجاوب معها.

الجدول 4 قوة العلاقات القرابية (اعداد الباحثين)

العلاقات	ت	%
جيدة	77	49,67
عادية	52	33,55
سيئة	26	16,78
المجموع	155	100

يعتقد نصف عدد المبحوثين تقريبا أن علاقتهم بأقاربهم جيدة حيث صرح 49,67% منهم بذلك بينما صرح 33,55% من إجمالي المبحوثين أن علاقتهم بأقاربهم عادية، وعلى نقيض ذلك صرح نسبة 16,78% أن علاقتهم مع الأقارب سيئة لاعتبارات متعددة، وما يلاحظ من خلال هذه النتائج أن نسبة 83,22% من عينة البحث تحافظ على علاقات تتراوح بين العادي والجيد في إشارة إلى المحافظة على النسق القرابي لدى عينة البحث.

الجدول 5 يبين توزيع مفردات العينة حسب القرب المكاني وتوجيه السلوكات (إعداد الباحثين)

المجموع		لا		نعم		توجيه السلوكات القرب المكاني
%	ت	%	ت	%	ت	
38,06	59	04,51	07	33,55	52	نعم (قريب)
61,93	96	32,5	50	29,68	46	لا (بعيد)
100	155	36,76	57	63,23	98	المجموع

لربط البعد المكاني وعلاقته بتلقي التوجيهات والنصائح من طرف الأقارب خارج أفراد الأسرة تحصلنا على النتائج التالية، اتضح أن 52 مفردة من بين 59 يقطنون بالقرب من أقاربهم يتلقون التوجيهات لتعديل سلوكياتهم وهو ما يؤكد علاقة القرب المجالي للسكن مع عمليات ضبط السلوك لدى مفردات عينة البحث، بينما عبر 07 فقط منهم بعدم تلقي التوجيهات وهو عدد ضئيل قياسا بالعدد الكلي.

أما 50 مفردة فأكدوا أنهم لا يتلقون أية توجيهات من طرف أقاربهم في ظل البعد المكاني بينما أكد 46 منهم أنهم يستمعون لنصائح أقاربهم من طرف الأسرة حتى مع وجود بعد جغرافي يقلل من التفاعل، واللافت للانتباه هو أن 63,23% من مجموع مفردات العينة يتلقون النصائح والتوجيهات بشأن توجيه سلوكياتهم في إشارة إلى ممارسة نوع من الإخضاع نحو سلوكيات معينة وهذا ما يبين من جانب آخر أن النسق القرابي، وإن تلاشت بعض ملامحه إلا أنه لا يزال يمارس وظيفته الاجتماعية في الضبط وإن اختلفت شدته من مجتمع لآخر.

2-2 مناقشة الفرضية الأولى في ضوء النتائج المحصل عليها:

يمكن مناقشة الفرضية الأولى من خلال مجموعة من المؤشرات التي يمكن أن تساهم في ممارسة الأسرة -باعتبارها الوحدة الأولى من الوحدات القرابية- لوظيفة الضبط، فلقد أثبتت عديد الدراسات أن واحدة من وظائف الأسرة أن تمارس الضبط الاجتماعي على أفرادها.

1-2-2 التماسك الأسري يساهم في تحقيق القيم الإيجابية لدى الأفراد:

كشفت هذه الدراسة أن 56,13% من مفردات العينة يعيشون في وجود الوالدين معا، وهو مؤشر قوي على تماسك الأسر، فوجود الأبوين يعني مزيدا من الرقابة، وتوجيه لسلوك الأطفال بما يتطلبه العرف ويلقى القبول الاجتماعي.

بينما يعيش فقط 07,09% منهم في غياب الوالدين معا وهي نسبة ضئيلة، وأظهرت النتائج في الجانب الآخر أن 76,19% من المبحوثين تكون هواتفهم عرضة للرقابة من الأب أو الأم أو كليهما، وهي إشارة واضحة على الدور الذي يلعبه الوالدان في توجيه وإعداد الأبناء وتزويدهم بالقيم الاجتماعية، وهو ما خلصت إليه النتائج التي توصلت إليها دراسة الباحثة نفيسة منصور في دراسة حديثة (2022) "المؤسسة الأسرية هي صاحبة الدور الأساسي في تحقيق تنظيم المجتمع، ولها دور كبير في ضبط سلوك أفرادها وتهيتهم اجتماعيا" (منصوري، 2022، ص. 72)، ويتضح أن الأسرة كانت ولا تزال تلعب أدوارها، ويرتبط نجاحها في ذلك ارتباطا وثيقا بمدى تماسكها إلى حد كبير.

2-2-2 التمسك بالعادات والتقاليد الأسرية:

كما بينت الدراسة من جهة أخرى أن 67,74% من المبحوثين لا تعيهم العادات والتقاليد الأسرية والجوانب الثقافية والدينية في ممارسة حريتهم، ويرجعون ذلك إلى كونهم في طور بناء أنفسهم، وأن الذي تمنحه إياه أسرهم يعود بالنفع إليهم، وقد أكد الكثير من المبحوثين أثناء احتكاكنا بهم أن والديهم يمثلون قدوات بالنية لهم، وهم يسعون إلى الوصول إلى مستوى أفراد بخلفية ثقافية مكتسبة من الأسرة، ذلك أنهم لا يستنكرون الدين والعادات والعرف، ومجموعة القيم التي يتبناها المجتمع كما أظهرت النتائج وجود فئة تمثلها نسبة 32,25% من مفردات عينة البحث وهي نسبة معتبرة تقارب الثلث تنظر إلى الأمر خلاف ذلك، بالنظر لانتشار مجموعة قيم جديدة مررتها في الغالب وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي فالثقافة اليوم في ظل انتشار وسهولة استعمال وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت بلا حدود، ويأتي هذا الاختلاف في تجل واضح للصراع القيمي الحاصل لدى التلاميذ عبر ما توفره وسائل التواصل الافتراضية من أفكار تتعلق بجوانب التحرر وتغيير نمط الاستهلاك، وإعطاء الاهتمام للجانب الشكلي، بل حتى في

كيفية التواصل واستعارة مصطلحات ذات دلالات معينة، والمقاومة التي تبديها القيم الاجتماعية المحلية وهو ما يتفق مع دراسة الباحثة ربحانة بلوطي، "الصراع القيمي يعزى بالأساس إلى تلاشي الحدود الفاصلة بينما هو واقعي وما هو افتراضي" (بلوطي، 2022، ص. 286) لتتوصل في الأخير أن الأسرة كوحدة قرابية صغرى لا تزال تمارس مقاومة التغير في مجال القيم وأنها تسعى لتفعيل آليات الضبط الاجتماعي، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

3-2 مناقشة الفرضية الثانية في ضوء النتائج المحصل عليها:

لا تزال العلاقات القرابية تحظى بالاهتمام لدى المجتمعات الحضرية، حتى وإن اختلفت بعض مظاهر قوتها، ومن خلال النتائج المحصل عليها يمكن مناقشة الفرضية عبر بعض العوامل التي يمكن أن تجعل الوحدات الكبرى للقرابة - التي يقصد بها جماعة الأقارب خارج حدود الأسرة - تساهم في تفعيل آليات الضبط بشكل ما أم العكس ويظهر ذلك استنادا لبعض العوامل:

2-3-1 قوة العلاقات القرابية:

تحدد قوة الروابط القرابية من ضعفها من خلال مجموعة من المؤشرات وهي المؤشرات التي أجمع عليها كثير من الباحثين وتتمثل بالخصوص في الدعم الاقتصادي والاجتماعي وتبادل الزيارات، ومشاركة المناسبات الاجتماعية والدينية، وقد كشفت دراستنا أن ما نسبته 83,22% من مفردات العينة ينظرون إلى علاقتهم مع أقاربهم بعين الرضا من خلال وصفهم بكونها جيدة أو عادية، فهذا يكون مستوى التفاعل بينهم كبير وبشكل مباشر دون الحاجة إلى استعمال وسائط، عبر الزيارات وحضور المناسبات الاجتماعية والدينية، والذي تحافظ من خلاله الروابط القرابية على قوتها التي تمنحها مجالاً هاماً لممارسة بعض وظائفها كالضبط الاجتماعي وفي هذا الشأن يؤكد 68 فرد من المبحوثين بأنهم يتقبلون النصائح الموجهة إليهم من مجموع 77 مبحوثاً بمعدل ارتباط مرتفع بين قوة الرابطة القرابية وإسداء النصيح وتقبله من طرف التلاميذ الذين أكدوا أن علاقتهم مع أقاربهم جيدة وهي دلالة على مفعول قوة الروابط القرابية في أداء وظيفتها الضبطية. غير أنه وعلى صعيد ثان، قد يتأثر موضوع قوة الروابط القرابية بدلالة البعد المكاني.

2-3-2 البعد المكاني للأقارب:

كشفت الدراسة أن نسبة 61,93% من مفردات العينة يقطنون بعيداً عن الحي الذي يقطن فيه أقاربهم في واحدة من تجليات الحضرية أين يزيد انتشار الأسر النووية (67,09% من أفراد العينة ينتمون إلى أسر نووية)، وأوضحت الدراسة أن من أصل 59 مفردة يقطنون بالقرب من جماعة أقاربهم فإن 52 منهم يتلقون نصائح وإرشادات وتوجيهات لتعديل سلوكياتهم أي ما نسبته 88,13% وهو ما يؤكد أن لعامل البعد المكاني دور هام في تمكين الوحدات الكبرى للقرابة

من ممارسة وظائف الضبط والدعم، كما أجاب 50 مبحوثا من أصل 96 يقطنون بعيدا عن أقاربهم بأنهم لا يتلقون أية توجيهات أو نصائح ويعود الأمر إلى التباعد المجالي للسكن وقلة الاحتكاك والتفاعل أين تتم اللقاءات مناسباتيا، وهو ما لا يسمح سوى بإلقاء التحية وأداء واجب السؤال عن عامة الأمور كأوضاع الدراسة من باب المجاملة... وفي السياق ذاته يؤكد 46 مبحوث من أصل 96 يقيمون بعيدا عن أقاربهم أن البعد الجغرافي لم يكن عائقا أمام تكرار الزيارات والتفاعل مع الأقارب ويؤكدون أيضا على أنهم يتلقون الدعم والتوجيه...

وكنتيجة لذلك نجد أن قوة الروابط القرابية تختلف مظاهرها باختلاف خصوصية كل مجتمع وأصول أفرادها فبعض المجتمعات لا تزال العلاقات القرابية فيها تشكل مصدرا للاتحاد وتشكيل الهوية... وأنها تتأثر بجملة من المتغيرات وأكدت النتائج المحصل عليها أن الروابط القرابية لا تزال تؤدي وظائفها ولو في حدود أقل متأثرة بالجانب المادي للحضرية وأن تحقيق الضبط الاجتماعي يتأثر إيجابا بقوتها، مما يدل على تحقق الفرضية الثانية التي تقول إن تحقيق الضبط الاجتماعي لدى المراهقين يتأثر إيجابا بقوة العلاقات القرابية.

4-2 مناقشة عامة للنتائج:

يتضح من خلال هذه الدراسة أن التحولات التي مسّت كافة جوانب الحياة قد ألقت بظلالها على ممارسة الضبط الاجتماعي وتفعيل آلياته الرسمية وغير الرسمية، ويعتبر أحد التحديات التي تواجه الأنظمة الاجتماعية بما فيها نظام القرابة في مجتمع المدينة، وإذ لا تزال وحدات القرابة تسعى للتقليل مما تواجهه عملية الضبط من مقاومة من خلال الأسرة باعتبارها الوحدة الأصغر في نظام القرابة، عبر مجموعة من العوامل وهي التماسك الأسري ومستويات التمسك بالقيم الإيجابية والانقياد لتعاليم الدين والنصوص القانونية، التي تساعد على أداء وظائفها خصوصا ما تعلق منها بالضبط من أجل الوصول إلى الاستقرار المجتمعي والتقليل من مستويات الانحراف السلوكي، فالأسرة تعد ذلك الوسط الحيوي الذي يتلقى فيه الأبناء القيم وفيها يتعلمون الآداب العامة ومهارات التواصل، أما على مستوى الوحدات الكبرى والتي تتمثل في جماعة الأقارب خارج حدود الأسرة، فإن عملية الضبط الاجتماعي تواجه مجموعة من الصعوبات، فالروابط القرابية تتعرض لكثير من الهزات التي تسهم في إضعافها وبالتالي التقليل من مستويات أداءها الوظيفي، بسبب النزعة البراغماتية وسيطرة الفكر المادي على حساب الجوانب العاطفية، وبروز خلافات تعود إلى التباين الاقتصادي، أو النزاعات حول الميراث، ومن جهة ثانية فإن التغيير الذي أثر على نمط الأسرة وتحولها من ممتدة إلى نوية وظهور نزعة الانعزال

المكاني أدى إلى ظهور تباعد مجالي يقلل من فرص التفاعل المباشر بين جماعة الأقارب وبالتالي صعوبة تفعيل آليات الضبط الاجتماعي ...

توصي هذه الدراسة بما يلي:

- تكثيف البحوث والتحليلات من أجل الوصول إلى فهم الأسباب الحقيقية الكامنة وراء تراجع قوة العلاقات القرابية، وممارستها لعملية الضبط الاجتماعي.
 - إعادة إنتاج القيم الإيجابية من خلال دور الأسرة والمدرسة والمسجد والمؤسسات الثقافية.
 - الصرامة في تطبيق القوانين واستحداث نصوص تشريعية لتحديد السلوكات التي تلقى الاستهجان الاجتماعي وتحديد العقوبات الملائمة.
 - تشجيع السلوكات الإيجابية عبر مواقع التواصل الاجتماعي وعبر مؤسسات الإعلام مع تخصيص حوافز مادية ومعنوية.
 - الأخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي في المخططات السكنية.
- خاتمة:

إن الحاجة إلى الضبط الاجتماعي ضرورة تفرضها محاولة الوصول إلى درجات معينة من التنظيم، ففي المجتمعات التقليدية يعتمد الضبط على آليات غير رسمية بالنظر إلى سيادة الأعراف والقيم والتقاليد، ويعتبر نظام القرابة فيها المنتج الأول لهذه القيم، وقد تميزت تلك المجتمعات بنوع من الهيكلة والاستقرار في ظل معرفة الأفراد للحدود التي لا يمكن تخطيها بسبب الخوف من العقاب، وبسبب وحدة النظام القرابي واتفاقه على تلك الآليات وبالمقابل تمنحهم المكانة والهوية وتوفر لهم الحماية والحاجة الاقتصادية.

أما في المجتمعات الحديثة فقد تقلص الدور الذي يلعبه نظام القرابة في إحلال الضبط الاجتماعي لوجود عدة أسباب منطقية جعلت الأمر أكثر صعوبة، والتحولت السوسيوثقافية والاقتصادية والتي أثرت على مختلف البنى الاجتماعية بما فيها الأسرة وجماعة الأقارب وعلى مختلف وظائفها التربوية والاقتصادية والضبطية، مما جعل بعض الباحثين يرون أن إعادة تأسيس النظام الاجتماعي القديم ضرورة للوصول إلى مستويات من الضبط الاجتماعي تسهم في المحافظة على الاستمرارية ومزيدها من التنظيم.

- قائمة المراجع:

- إبراهيم، م. ع. (2015). التصنيع والتحضر دراسة في الأنثروبولوجيا. الإسكندرية. مصر: دار المعرفة الجامعية.

- الخالد، غ. (2015). الهايتوس العربي (ط1). بيروت، لبنان: دار منتدى المعارف للنشر.

- انجرس، م. (2004). منهجية البحث في العلوم الإنسانية. الجزائر: دار القصبية للنشر.

- بلوطي، ر. (2022). أثر استخدام شبكات التواصل الاجتماعي على تشكيل القيم (أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة).

Retrieved from http://theses.univ-batna.dz/index.php/theses-en-ligne/doc_details/6561

- بوعبدلي، ن. (2018). عوملة القيم وأثرها على أساليب الضبط الاجتماعي (أطروحة دكتوراه، جامعة الجلفة).

Retrieved from <http://dspace.univ-djelfa.dz:8080/xmlui/handle/123456789/950>

- جيماي، ن. (2017). نظام القرابة بالمجتمع (ماهيته وأهميته ووظائفه). مجلة التغير الاجتماعي.

Retrieved from <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/80056>. 350 – 335، (2)2

- حسام الدين، ك. ز. (د.ت.). اللغة والثقافة دراسة أنثروولوجية لألفاظ وعلاقات القرابة في الثقافة العربية: موقع كتب عربية.

- ريتور، ف. (2015). الدروس الأولى في علم الاجتماع (ط1). الرباط، المغرب: دار الأمان.

- عبد الحميد، آ. السمرى، ع. & الجوهرى، م. (2010). علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي (ط1). عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

- فياض، ح. ا. م. (2018). الضبط الاجتماعي (تعريفه، أهميته، أنواعه، آلياته، نظرياته) دراسة سوسيولوجية. القاهرة مصر: مكتبة نحو علم اجتماع تنويري.

- النوري، ق. (2020). المدخل إلى علم الإنسان (ط1). القاهرة، مصر: دار رؤية للنشر والتوزيع.

- لابورث، ف. تولرا، ج. & فارنييه، ب. (2004). اثنولوجيا أنثروبولوجيا (ط1). بيروت، لبنان: دار مجد للنشر والتوزيع.

- مارشال، ج. (2000). موسوعة علم الاجتماع (ط1). مصر: المشروع القومي للترجمة.

- منصورى، ن. (2022). التماسك الأسري ودوره في تحقيق الضبط الاجتماعي دراسة ميدانية على عينة من الأسر ببعض المدن بالجزائر. تطوير، 9(2)، 76-59.

Retrieved from <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/209868>

-نشادي، ع. (2017). العادات والتقاليد داخل الأسرة الجزائرية في نسق الضبط الاجتماعي. مجلة
سوسيولوجيا. (3)1، 76-66 . Retrieved from

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/64629>

-هادفي، س. (2014). سوسيولوجيا المدينة وأنماط التنظيم الاجتماعي الحضري. مجلة الباحث في
العلوم الإنسانية والاجتماعية. 6(17)، 184-169. Retrieved from

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/37283>